

كلية محمد بن راشد للإدارة «تطلق تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة» للمنطقة العربية





- بن سباع المري : يسلط الضوء على التحديات التنموية العربية
- سبع دول عربية من 22 أكملت ثلثي الطريق نحو أهداف التنمية

دبي: «الخليج»

التابعة للأمم (SDSN) أطلقت كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بالتعاون مع شبكة حلول التنمية المستدامة المتحدة، إصداراً خاصاً من تقرير «مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية» للعام 2023، الذي COP28 وذلك تماشياً مع أهداف عام الاستدامة وفي إطار مشاركة الكلية في تحقيق أهداف مؤتمر الأطراف استضافته الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر 2023، في مدينة إكسبو دبي. ويكشف التقرير، أن «سبع دول عربية من أصل 22 دولة، وهي الإمارات، والأردن، وتونس، الجزائر، وعمان، ومصر، والمغرب (أبجدياً) نجحت في إكمال ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر». وبالمناسبة، قال الدكتور على بن سباع المري الرئيس التنفيذي لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية: «إن إطلاق التقرير يستهدف المساهمة في تحقيق أهداف عام الاستدامة من خلال التعاون مع الشركاء كافة لتحقيق مستقبل منصة عالمية لتحقيق مستقبل مستدام للأفراد والمجتمعات، وسعى (COP28) مستدام»، حيث مثل مؤتمر الأطراف لتوحيد الجهود العالمية للوصول إلى حلول مبتكرة للتعامل مع التحديات المستقبلية. وأضاف: «يعكس التقرير حرص كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية على تمكين الحكومات ومساعدتها على انتهاج سياسات مبتكرة تستطيع من خلالها إيجاد الحلول لمختلف التحديات، من خلال السياسات الاستشرافية الفاعلة والقادرة على مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في المستقبل».

وأوضح أن «التقرير يسلط الضوء على التحديات التنموية المختلفة التي تواجهها المنطقة العربية، لاسيما بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، كما يوفر التقرير، الذي يستند إلى نهج مبني على البيانات، أداة عملية لتوجيه التدخلات المستهدفة نحو تحقيق التغيير الإيجابي في جميع أنحاء المنطقة بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة». وعلى الرغم من عدد من الخطوات الإقليمية الإيجابية، يشير التقرير إلى «استمرار وجود عقبات كبيرة على مختلف القطاعات التنموية في المنطقة العربية»، ويدعو إلى «ضرورة بذل جهود مكثفة واعتماد استراتيجيات إقليمية لمعالجة الفجوات القائمة، ودفع عجلة التقدم نحو مستقبل أكثر استدامة». ووفقاً للتقرير، «يبرز الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، بصفته تحدياً إقليمياً رئيسياً، حيث حصلت جميع البلدان العربية على درجات منخفضة في هذا الخصوص. وفي الوقت نفسه، شكلت آثار الصراعات والحروب في العديد من البلدان العربية عائقاً كبيراً أمام تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)». ويلفت التقرير إلى أن «هذه النتائج تدل على ضرورة تعزيز التعاون الجماعي لتحسين السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين وبناء المؤسسات القوية ومعالجة آثار الصراعات والقضايا المتعلقة بالسلام».

وقال الدكتور فادي سالم، مدير قسم بحوث السياسات في الكلية، والمؤلف المشارك في التقرير: «من خلال توفير رؤى مبنية على البيانات، يوضح المؤشر وجود تحديات إقليمية كبيرة وأولويات تتطلب بذل جهود مكثفة هلال الأعوام المقبلة لتسريع التقدم عبر مسارات التنمية المتنوعة في جميع أنحاء المنطقة». وأضاف: «على دول المنطقة أن تستفيد التي تدعو لتوحيد الجهود والعمل والإنجاز، والعمل معاً لدفع المنطقة نحو (COP28) من مخرجات مؤتمر الأطراف مستقبل أكثر استدامة».

ويسلط تقرير «مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية» للعام 2023، الضوء على اتجاهات الإنجاز الإيجابية في بعض الدول العربية، على صعيد الهدف الـ 3 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالصحة الجيدة والرفاه، لا سيما في ما يتعلق بالمخرجات الصحية الأساسية، مثل معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، كما يرصد التقرير التحسينات في بعض القطاعات المتعلقة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالتعليم الجيد.

بدورها، قالت لى زقزق، الباحثة الرئيسية في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية والمؤلفة المشاركة للتقرير: «تظهر

المنطقة العربية، عموماً، تبايناً واسعاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة». ومن المهم جداً تسليط الضوء على نتائج التقرير بشأن الهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالعمل المناخي». أضافت: «بينما حققت بعض دول المنطقة خطوات إيجابية على صعيد العمل المناخي، إلا أن البلدان الأقل نمواً في المنطقة لا تزال الأكثر عرضة للكوارث المناخية، وتحتاج هذه البلدان إلى دعم كبير لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك تدابير التكيف مع المناخ للتخفيف من التأثيرات الضارة التي تواجهها». من ناحيته، قال غيوم لافورتون، نائب رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة في الأمم المتحدة: «توفر هذه النسخة الجديدة من التقرير تقييماً محدثاً لمسار التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية بناءً على بيانات منهجية شفافة ومعترف بها دولياً». وأوضح أن «غالبية بلدان المنطقة قدمت حتى الآن خطط عملها للتنمية المستدامة إلى المجتمع الدولي وهو ما يعرف بالمراجعات الوطنية الطوعية»، مؤكداً أهمية استمرار «التعاون العالمي والإقليمي، ووضع سياسات استثمار طويلة الأجل، إلى جانب المسارات الطموحة وأنظمة الرصد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030». ويبين التقرير أن «توفر البيانات لا يزال يشكل تحدياً لبعض المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ما شكل عائقاً أمام عملية رصد درجات التقدم في أهداف التنمية المستدامة لبعض البلدان». ويلفت إلى «وجود فجوات كبيرة في بيانات المنطقة فيما يتعلق بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالقضاء على الفقر والهدف العاشر المتمثل بالحد من انعدام المساواة».

ويتضمن التقرير 113 مؤشراً تشمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ولكل منها درجة ولون مخصص للإشارة إلى مستوى الأداء، بالإضافة إلى أسهم تبين اتجاهات التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف.

يمكنكم الاطلاع على النص الكامل لتقرير «مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية» لعام 2023، على الرابط

www.ArabSDGIndex.com